میکرو فیلم تهیه شد

آستان قدس

کتابخانه مرکزی آستان قدس رضوی

نام کتاب نقد الاصول فی تلخیص الفصول (ضمیمه دارد)

مؤلف متن محمد یوسف بن حسین مرعشی تهرانی

شارح .... مترجم ....

تاریخ تحریر ۱۰۸۰ق نوع خط نستعلیق تعداد سطر ۲۰ تا ۲۲

جزء کتب منطق زبان عربی عدد اوراق ۵۹

طول ۲۳ عرض ۱۲/۵ شماره عمومی ۲۳۷۹۶

وقفی / خریداری: واگذاری اولاد مرحوم فیض کاشانی تاریخ وقف / خریداری ۱۳۷۵ ق

ملاحظات

کتاب
نقد الاصول فی المنطق

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم وبه استمد واستعين

اللهم اهدنا للتي هي اقوم واستعملنا بما هو اسلم وصحح بما عندك تقبلنا واستصلح بقدرتك ما فرطنا
وصل على اعلى من جعلته نورا يهتدى به في ظلم الجهالة باتباعه وعلى آله موازين القسط وبراهين
الصدق واتباعه وبعد فاني كنت فيما مضى قد انشأت رسالة في المنطق مستقصيا فيها اصوله
مجتهدا في تحرير ابوابه وفصوله مقتصرا على ما تقرر عليه آراء الاولين مراعيا للدرس كثيرا من غرائب
اسقطت المقولات العشر المدعوة بلسانهم بقاطيغورياس لطولها وقلة الجدوى بها وكنت علقت
عليها في مواضع قيودا احتاج اليها بعد زمان فسنح لي ان الاحرى ان افصل ما فيها وفي حواشيها
واضيف اليها مزايا واجعل منه رسالة حاوية بما يليق بهذا الفن خاوية عما افتراه كل من وطئ
من فاز بما اودع فيها بعد الاستبصار ومن حرم ومطاويها فقد استخسر فاخذت في ذلك وفي تبيين
ان ابتدع ان اوسمه بتنقيح الاصول وتلخيص الفصول بعد ان اتممته ومن الله التوفيق والعصمة
ابتناء المنطق وهو مرتب على اربعة اجزاء الجزء الاول في الكلي وما تركب منه وفيه ثلثة
فصول الفصل الاول الكلي ما شانه ان يقال على الكثير واحدا وان لم يشترط وجود
الافراد بل يكفي وجود فرد وقد يقال الكلي لما يحمل على موجودين بالفعل وقد يطلق على معروض الكلية
تجوزا او يقيد بالطبيعي والمستعمل في المنطق وما اشبهه من العلوم التي ينظر فيها عاما هو المعنى الاول
واما المعنى الثالث الذي ابدا اسم الوشي وهو ما لا يمنع نفس تصوره عن ان يقال على كثير وحكم بانه المستعمل
في العلوم العامة لشموله المعدوم ولا حاجة اليه لان الكلي وخواص الموجود كما اعرف يوبه و
المعدوم ان يحمل المحمول الموجود وان كان بالعرض والمعانيه الى الموجود على ما ذكروه في بيان كلية
تصور المعدوم فهو كلي باحد المعنيين والا فلا يكون لحال من الاحوال مطلقا والجزئي بالمفروض ما شانه ان
يقال على الكثير الواحد سواء حمل على الجزئي الطبيعي وهو العرض الجزئي اولا وهو الجوهر الجزئي فانه في الاكثر لا
يحمل اذ لا فائدة في قول القائل زيد زيد ومحال ان يقال زيد عمرو ولو حمل على قلة فهو على غير الطبع مثل
هذا الشيء زيد او الانسان زيد وقد يطلق الجزئي على الاخص من شيء وهذا المعنى اعم والحمل هو الحكم
بامر على آخر والكلي المحمول بالطبع على ما هو اعم من موضوعه من حيث المفهوم سواء
ساواه في الوجود كالضاحك بالنسبة الى الانسان او وجد في غيره كالحيوان
نسبة اليه والمحمول بالطبع ينقسم الى ما هو مقوم لماهية الموضوع وهو المحمول
في الذاتي والمحمول بعلى وذاتي الشيء اولا وبالذات اما تمام ماهية ذلك الشيء
ويحد بانه الذاتي الذي للمقول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ما هو
هية فاما مشترك بينه وبين غيره وهو الجنس ويحد بانه الذاتي المقول على الحقائق

في جواب ما هو

٢

في جواب ما هو او لم يشترك وهو الفصل ويحد بانه الذاتي المقول في جواب اي ما هو في جوهره
للنوع مغاير هو الذاتي المقول عليه وعلى غيره في جواب ما هو وان كان للجنس جنس فلا بد في
الصاعد من الانتهاء الى جنس لا جنس له وهو جنس الاجناس وفي السافل الى نوع يليه الاشخاص بينه
على الاول صورة انتهاء اجزاء الماهية وعلى الثاني المقول الاشخاص وكل متوسط جنس لما تحته
نوع لما فوقه والى ما يلحقه بعد العموم وهو العرض ويسمى حمله حمل في فان اختص بحقيقة واحدة فهو الخاصة
والا فهو العرض العام وربما يقال العرض بحذو فاعله العام وكل منهما اما لازم بين غير محتاج الى وسط
او غير بين محتاج او مفارق وهذا الذي ذكرنا هو المدعو في الصناعة بايساغوجي اي الالفاظ الخمس
المنطقية وهذه الالفاظ وساير الالفاظ المذكورة انما تطلق على الالفاظ فيقال الجزئي ويعني
به لفظ زيد مثلا ويقال الكلي او الجنس ويراد لفظ الحيوان مثلا وهكذا لفظ النوع واخوته و
الموضوع والمحمول وغيرها فاعلم انه ذهبت طائفة الى ان موضوع هذا العلم هي الالفاظ من حيث انها
موضوعات المباحث من البرهان والحدود وغيرهما هي الالفاظ ويسمونه بانه آلة قانونية تعرف بها
احوال اللفظ من حيث الدلالة على المعاني الموصلة وغايته هي هذه الدلالة وقال المتأخرون ان
المنطق لا تعلق له بالالفاظ بالذات لان الاحوال الجارية على الالفاظ هي احوال المعاني وانما بحث
عنها بالعرض ليتوصل بها الى احوال المعاني فموضوع المنطق هو المعاني الموصلة ورسمه انه آلة قانونية
تعصم مراعاتها الذهن عن الخطاء في الفكر وغرضه هي العصمة واقول ان الصواب هو ما قال الفريق
الاول فان البحث عن الاحوال التي هي للمعاني بالذات ممنوع من احوال المعاني متعلقة بالاحوال
التي تكون اعراضا ذاتية للالفاظ من حيث تخصصها بالدلالة على المعاني الموصلة فانا اذا قلنا
مثلا ان الشكل الاول منتج نريد ان الشكل الاول اذا كان معناه منتجا واما كون العصمة غاية فلا ينافي
ما ذهبت المعرفة الاولى [illegible] لانها هي الغاية الاخيرة وتوضيح المقام انه لما كان التعليم والتعلم
بالالفاظ موضوعه وذلك لانهم ان كانوا مأمورين بان يحصلوا بتعليم المعلم وافادة المرشد
فلا يتأتيان الا بالالفاظ المخصوصة وان كانوا بالفكر او الحدس فقلما يمكن تعقل المعاني عن تجرد
الالفاظ ووجب البحث عن الفاظ العلوم ومعرفة احوالها ووجب لكل واحد الى العلوم تعرف
تلك الاحوال ولما كان الالفاظ تحتاج من حيث ذاتها موضوعه الى علم وهو اللغة ومن حيث الهيئة
الى علم وهو الصرف ومن حيث حركات الاواخر وسكونها الى علم وهو النحو ومن حيث التركيب الى علم و
هو البيان وكذا لا بد لها من حيث انها دالة على المعاني الموصلة الى المجهول التصوري او التصديقي الى علم
يبحث عنها وهو المنطق وعلى الجملة فالمنطق شديد التعلق بالنطق اللفظ والعبارة فما قال المتأخرون
ان المنطق ينظر في الالفاظ لكونها من قبيل المبادي وان هذا المنطق يبحث عن تحصيل [illegible]
اذ كل علم يسعى اليه البحث فيه عن الالفاظ مطلقا لكونها طريقا الى تحصيل المعاني فليس بشيء و
نظر المنطقي في اللفظ من حيث الدلالة يناسب ان يبحث ههنا عن الدلالة مطلقا
الدلالة هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والاول هو الدال والـ

بعض الاستقصاء بل بناء الكثرة على المشهور الموجب من فهم المبتدي [illegible] وقد جرت
العادة ان يذكر بعد المقولات المتقدم والمتأخر والذي معه كالحال في [illegible] وزاد
المشهور وعلى عادة التعليم الاول فالوجه الاول من المتقدم هو الذي يكون بالزمان وان الاكثر فالاقدم من
الاحدث والثاني المتقدم بالطبع وهو الذي اذا وجد المتأخر وجد هو واذا ارتفع هو ارتفع المتأخر ولا
ينعكس مكافئة فليس اذا وجد المتقدم وجد المتأخر ولا اذا ارتفع المتأخر ارتفع المتقدم كتقدم
الواحد على الاثنين ومن المشهور ان ما يكون كذا فهو متقدم بالطبع والثالث المتقدم بالمرتبة على الاطلاق
وهو الذي نسبته الى اشياء اخرى فيكون بعضه اقرب منه في بعضها الى المبدأ بعد مثل الجنس الاعلى في
حكم الجنس والنوع الاسافل في حكم النوع وما بعد المطلق فذلك ما هو اقرب المنسوب منه فان ما هو اقرب
الاشياء من هذا المنسوب اليه فهو اقدم في المرتبة مثل الجسم فانه يتقدم على الحيوان ان اعتبرت الابتداء من
الجنس الاعلى والحيوان اقدم من الجسم ان اعتبرت ذلك من النوع الاسفل وكان الترتيب قد يوجد في الامور
طبعا كالمثال المذكور وكترتيب الاجسام البسيطة وقد يكون وضعا كترتيب الصفوف في المكان منسوبة
الى مبدأ محدود بالوضع كالامام للجماعة فمثلا كل متقدم بالمرتبة قد يكون في امور طبيعية وقد يكون
في امور وضعية مثال الاول النار مستقرة في مكانها بالنسبة الى الهواء ومثال الثاني الصف الاول
بالقياس الى الثاني والرابع المتقدم بالشرف والكمال وهو كما يقال ان المعلم متقدم على المتعلم وهو
وهذه هي اقسام التقدم بحسب بادي النظر لكن ههنا نحو آخر من التقدم وهو التقدم بالعلية وهو
الذي يكافئه في الوجود اعني متى وجد المتقدم الذي هو علة وسبب وجد المتأخر واذا وجد المتأخر وجد
المتقدم والحال في العدم هذه الحال بعينها مثاله حركة اليد والمفتاح وهو ظاهر واذا كان الامر
هكذا فالمتقدم يقال على خمسة اوجه واذا قد وقفت على المتأخر والمتقدم فقد سهل الوقوف على
موجود معا فان كل امرين لا يتقدم احدهما على الآخر ولا يتأخر فهما معا فيقال معا في الزمان وهو
اعرف وجوه المعية لما لا يتقدم احدهما صاحبه ولا يتأخر كالشخصين اللذين يولدان في زمان واحد
ويقال معا بالطبع للامرين اللذين هما متكافئان في الوجود كالاخ والاخ ويقال معا في المرتبة
للاشياء التي تكون في مرتبة واحدة بالقياس الى مبدأ محدود سواء كان المبدأ مبدأ بالطبع كانواع
جنس واحد بشرط كونها في درجة واحدة كانواع الحيوان او بالوضع كالذين هم في صف واحد
ولك ان تعلم من هذا حال معا في الشرف كرئيسين رياستهما واحدة واما معا في التعليم فالامر فيه بين
وقد يذكر في هذا الموضع الحركة فيقال ان الحركة اقسام ستة الكون وهو حركة الى كون جوهر
مثل كون الجنين والفساد وحركة الى فساد جوهر وهو مثل موت الحيوان والنمو مثل نشو
الصبي وتزيد الشجرة والذبول مثل اضمحلال الجرم في اعضائه والاستحالة وهو التغير من كيف الى
كيف كالتغير من الحرارة الى البرودة والنقلة وهو التغير من مكان الى مكان وهو ظاهر ولان
الاستحالة قد توجد دونها كما في صورة تسخن الحجر وتبرده لا باقيا في مكانه وان لم توجد سائر التغير
دون الاستحالة اي النقلة المدورة كما في الفلك ظهر الفرق بينها وكونها متباينة ثم الحركة على الاطلاق
تضادها السكون على الاطلاق في ظاهر الامر وعلى التحقيق ممتنع في هذا الكتاب ولا توجد لها مضادا
غير السكون فالحركة مطلقا في المكان لا تخفى الامر في انها تضادها السكون في المكان وفي الكمية والكيفية
والحركات الجزئية من كل باب مما ذكر تضادها حركات مقابلة لها جزئية فللكون الفساد وللنمو
الذبول لكن الاستحالة اذا اخذت متنوعة فيتعسر اصابة الضد لها من حيث انها استحالة لا استحالة و
لا هو سكون في ظاهر الامر اذ السكون في الكيف غير مشهور في ظاهر الامر وكذا الحال في الكون
والفساد لو لم يذكرا ممنوعين وفي النمو والذبول لو لم يذكرا كذلك والظاهر يوجب ان لا يصاب
للاستحالة ضد الا ان يقرب بالظاهر تأمل ومقايسة بالحركة المكانية فيكون ضد الحركة المطلقة في
الكيف السكون في الكيف مضادة حسبما للنقلة السكون في المكان ويكون للحركات الجزئية الحركات
في الكيف اضداد جزئية كما ان الحركة من اسفل الى فوق مضادة للحركة من فوق الى اسفل كذلك الحركة من
السواد الى البياض مضادة للحركة من البياض الى السواد وهما نوعا الاستحالة فللمصطلح ان يأتي على ان
الحركة على الاطلاق تضادها السكون مطلقا وان النوعيات الجزئية منه تضادها السكون في ذلك
[illegible] من جوهر او الكيف او الكم او الاين واما المضادة الجزئية المتنوعة حدا فتضاد الحركات منها
[illegible] وههنا ينقطع الكلام في الحركة في مقولة له وهو يقال على معان شتى فيقال على
[illegible] فانا نقول ان زيدا له علم وفضيلة وعلى الكم كما يقال ان له مقدارا خاصا وعلى ما يشتمل
[illegible] مثل الثوب واما على جزء منه مثل الخاتم على الاصبع والنعل على الرجل وعلى

نسبة

١٣٢١